

وقد كان امر الخلافة وتخصيص خلافة علي رضي الله عنهم علي بن
من اجل ان كان الشرع ومدار التبليغ عليه حتى ظنوا انه
الامر الذي نزل فيه قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل
اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته فلم الخ
في هذا الامر العظيم بعد افضاحهم وافشاء حاله وبعد
ما لاح له العذر البين في افضاحهم وما اصلى على الله في ذلك
حيث لم يمنع نبي صلى الله عليه وسلم ولا يامر بان يطردوهم ^{بعضهم}
ولما حدث من كنت مولاه فعلي مولاه فقد ادعوا التواتر
فيه وهو كونه من الاحاد قد قدح في صحة كثير من ائمة
الحديث كما في داود السجستاني وابي حاتم الرازي ولم ينقله
المحققون منهم كالنجاشي ومسلم واثمهما كما صرح به
في مجموع شرح المقاصد والواقف لكن رواه احمد كما
في المشكوك مع انه لا بد من التخصيص في الامان سواء قالوا
بذلك او لا اذ القول بان علي رضي الله عنه امام وانه
اولي بالنصر في زمان النبي صلى الله عليه وسلم يسبقه ان لا يرضى
من له اذى مسكة والذي هو بعضه ليس في ما تبقى حجة قطعية
ولم يثبت بالحديث الاصلحجة الامانة واستعداده لا يثبت

بالفضل

بالفعل دائما وذلك لا يثبت في صلحته غيره فقد ورد في
الحديث الصحيح ان تامر و ابا بكر فكذلك وان تامر و عمر فكذلك
وان تامر و عليا فكذلك وكذا جاء واقتد و ابا الذين بعدي
ابي بكر وعمر و صلحته الخلافة الكبرى صفة شريفة في نفسها
حتى انه قيل العلي يخرج صاحبها واستمسك مولاه بنين
لكن لا يثبت بهذا مقصودهم من القدح في الصحابة غير
الله عنهم بتركهم العمل بالحديث كما عرفت من الاحاديث
الدالة على صحة الاقوال لم يخبر علي رضي الله عنه وحديث
المنزلة ايضا بخصوص لفقدان الاخوة الحقيقية بين
النبي صلى الله عليه وسلم وبين علي رضي الله عنه ووجودها بين
موسى وهرون عليهما السلام وهي ليست بمستأنفة فيصار
العلم فيما بقي ظنيا كما تقر في محله وما ورد في مدحهم آيات
قطعية فلا تعارض باحاديث الاحاد المحض عن بعض
ثم اننا نستغنون عن امثال هذه الاجوبة بعد ما مر بنا
الاصول الذي ذكرنا حكاية مذكورة في شرح المقاصد في نعم
ما قال الماسون وحدثت اربعة في اربعة الزهد في الاعتزال
والكذب في الرافضة والمروعة في اصحاب الحديث وحب